S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2414
17 February 1983
ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأربعاء، ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٣، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس:	السيد ترويانوفسكي	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
الأعضاء:	الاردن	السيد البطاينة
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد ادجوى
	زائير	السيد نغوايلا مبلا كالندا
	زمبابوى	السيد جاني
	الصين	السيد ليانغ يوفان
	غيانا	السيد كرّان
	فرنسا	السيد دى لا بارى دى نانتوّى
	مالطة	السيد بورج
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد هوايت
	نيكاراغوا	السيد تينوكو فونسيكا
	هولندا	السيد شلتيما
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد لخنستاين

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمة الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/15481)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/15483)

رسالة مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ وموجهة من القائم بأعمال البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن (S/15599)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في جلسات سابقة ، أدعو ممثلي الامارات العربية المتحدة، وجمهورية ايران الاسلامية ، وتركيا ، والجزائر ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، والسنغال ، وكوبا ، والكويت ، ولبنان ، ومصر ، والمغرب، والنيجر ، والهند ، واليمن ،ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى احتلال مقعده على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، احتل السيد العامري (الامارات العربية المتحدة) ، والسيد رجائي-خوراساني (جمهورية ايران الاسلامية) ، والسيد كيركا (تركيا) ،والسيد سحنون (الجزائر) ،والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد ساري (السنغال) ، والسيد لاواكوري (كوبا) ، والسيد ابو الحسن (الكويت) ، والسيد لبكي (لبنان) ، والسيد خليل (مصر) ،والسيد مراني زنتار (المغرب) ،والسيد اومارو (النيجر) ،والسيد كريشنار (الهند) ، والسيد سلام (اليمن) ،والسيد غولب (يوغوسلافيا) ، المقاعد المخصصة لهم الى جانب مائدة المجلس . واحتل السيد توزى (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعده على مائدة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي اليمن الديمقراطية واليونان يطلبان فيهما أن توجه اليهما الدعوة للمشاركة في مناقشة البند المعروض على المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة أقترح بموافقة المجلس دعوة هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي .

ولعدم وجود أى اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، قام السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) والسيد دونتاس (اليونان) بشغل المكانين المخصصين لهما على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال .

السيد تينوكو فونسيكا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انه لشرف لي أن أهنئكم ، سيدى ، نيابة عن وفد بلادى وعن حكومتي ، على تسنمكم رئاسة المجلس هذا الشهر . ان مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية ستمكنانكم من ادارة العمل المطروح علينا الآن بمعرفة وحصافة .

ونود ان نتقدم بالتهنئة الى السفير اميغا ، ممثل توغو على الطريقة الماهرة والفعالة التي أدار بها اعمالنا في الشهر الماضي . انه رفع عاليا اسم حركة عدم الانحياز التي ينتمي اليها بلده وبلدى .

لقد رأت الصحافة الدولية مؤخرا ان من المناسب ان تذكرنا بمسؤولية حكومة اسرائيل عن المذابح التي جرت في بيروت في شهر ايلول/سبتمبر من العام الماضي . ان نتائج التحقيق الذى اضطرت الحكومة الاسرائيلية الى القيام به بسبب الضغط الذى مارسه عليها الشعب الاسرائيلي قد أعطت للكثيرين من المتشككين لمحة عن الطبيعة الحقيقية للدولة الصهيونية وليس عن البعض من قادتها كما صوّر البعض الموقف . ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التقرير ليس أول ادانة لدينها للدور الذى قامت به الحكومة الاسرائيلية في المذابح ، وليست هذه هي أول مذابح ترتكبها ضد المدنيين الفلسطينيين قوات تدعمها القوات المسلحة الاسرائيلية . ان الأعمال الاجرامية الجماعية هذه ضد الشعب الفلسطيني يمكن اعتبارها مرحلة جديدة ، أكثر وحشية في

انتهاك القانون الدولي ، في سلسلة السياسات والممارسات التي انتهجها النظام الاسرائيلي في الماضي ضد حياة ومصالح سكان الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة . ومن الشواهد الاخرى على هذا السلوك الاجرامي الدولي ممارسات الضم واقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وهو موضوع بحثنا اليوم . ان هذه الاساءات تتخذ أشكالا ملموسة بصورة أكثر عن طريق مصادرة الممتلكات والأراضي للسكان العرب وسجن وقتل الفلسطينيين وادخال تغييرات في الطبيعة الديموغرافية الوطنية والأجهزة الادارية في الأراضي المحتلة .

ان وفودا مختلفة ، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة ، قد عرضوا على هذا المجلس بالفعل حقائق وأرقاما محددة حول الاغتصاب الذى يتم حاليا وخطط اغتصاب الأراضي والممتلكات الفلسطينية . ويكفينا أن نكرر أنه في بداية هذا الشهر وجدنا أن ٢٨ ألف دونم من الأراضي قد تمت مصادرتها في قرى فلسطينية في منطقة نابلس . وفي يافا بالقرب من الخليل ، تم ابلاغ قادة المجتمع هناك بأن ٢٣ ألف دونم من الأراضي سوف تصادر أيضا .

وقد سبق أن أشير الى المقال الذى صدر في صحيفة نيويورك تايمز وهو مصدر لا يمكن - كما قال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية - أن يوصف بأنه معاد للصهيونية أو معاد لليهودية . ان هذا المقال يكشف عن خطط اسرائيل لتوطين ٤٠٠ ألف من اليهود في السنوات الخمس التالية و ١,٤ مليون في السنوات الثلاثين التالية في الضفة الغربية .

لم تتمكن صيحات الرأى العام العالمي أو الادانات أو النداءات المتكررة من جانب الأمم المتحدة من أن توقف حكومة اسرائيل التي واصلت حتى الآن أعمالها القمعية والتوسعية ضد مصالح وحياة الشعب العربي . ان هذه الوقاحة وهذا الازدراء للقانون الدولي لا مثيل لهما في العقود الثلاثة الماضية . ويشبه هذا الموقف الازدرائي ما يقوم به النظام العنصرى في بريتوريا . ولا يمكن مقارنة هذا العمل في هذا القرن الا بموقف الجنون الذى وقفته المانيا النازية والذى دفع بالملايين الى المحرقة ، وجعل السلوك البربرى مذهبا سياسيا . ان قولنا هذا ليس بلاغة جوفاء ، وذلك يتضح اذا ما تذكرنا قرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) ، و ٤٧٦ (١٩٨٠) ، و٤٧٨ (١٩٨٠) ، و ٤٨٤ (١٩٨٠) ، و ٤٤٦ (١٩٧٩) ، و ٢٤٢ (١٩٦٧) التي تم تجاهلها تماما شأنها شأن قرارات أخرى كثيرة ، وفيما يتعلق بمبادئ الميثاق ، بيد وأن النظام الاسرائيلي لم يقرأ ولم يسمع مطلقا عن المبادئ التالية : أولا ، ان حيازة الأراضي بالقوة أمر لا يجوز ، وبالتالي فان اسرائيل لابد أن تنسحب دون شرط من كل الأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس . ثانيا ، ان من حق المدنيين في زمن الحرب ، تطبيقا لاتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، أن يتمتعوا بحماية أرواحهم وممتلكاتهم ، وان ذلك ينطبق بالتالي حتما على الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

ويمكنني أن أسهب في الحديث عن المناسبات التي لا حصر لها التي قامت فيها الحكومة الاسرائيلية باغفال واهمال مطالب المجتمع الدولي . ولكن لعل الأنسب أن أبرز ما تم الاعتراف به بالفعل من عناصر أساسية لحل المشكلة الفلسطينية . وقد تم التأكيد على جوانب كثيرة من هذه العناصر في ما أعلنه رؤساء الدول العربية في اجتماعهم في فاس في العام الماضي . حيث تضمّن ما أعلنوه وقتئذ : الاعتراف بأن المشكلة الفلسطينية هي لب قضية الشرق الأوسط ، وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ؛ وممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ومنها انشاء دولته المستقلة ؛ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في أن يختار العودة الى دياره ؛ وحل المستوطنات التي أنشأتها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

ان الحالة في الأراضي المحتلة كانت دائما مصدر قلق مستمر للأمم المتحدة كما هي مبعث قلق للدول العربية . وهي بنفس القدر مبعث قلق لدول عدم الانحياز، التي تعتبرها جزءا أساسيا من كفاحها المضاد للاستعمار . ان الحركة من خلال مبادرات مختلفة قد سعت الى ايجاد حل دائم للصراع في الشرق الأوسط . وفي اجتماعها الوزاري في نيقوسيا والكويت في السنة الماضية ، أكدت الحركة على أن هذا الصراع لابد أن يحسم في الاطار السياسي للأمم المتحدة . ان ادانات اسرائيل لموقفها غير المتعقل تجاه المجتمع الدولي كانت واضحة تماما في مؤتمرات القمة المختلفة التي عقدتها حركة عدم الانحياز خلال تاريخها كله . وبالمثل ، في الاجتماع الأخير لمكتب تنسيق دول عدم الانحياز، الذى عقد على المستوى الوزاري في ماناغوا بنيكاراغوا في كانون الثاني/يناير الماضي ، كرّس الوزراء جانبا كبيرا من اهتمامهم وجهدهم للاشارة الى أن الروابط المتزايدة بين اسرائيل ومنطقة أمريكا اللاتينية، بالاضافة الى كونها تعتبر تدخلا ، فانها تعزز اقتصاد الدولة الصهيونية . وكذلك ، وكما حدث في اجتماع سابق للحركة ، أوضح الوزراء بجلاء أن الولايات المتحدة قد استخدمت اسرائيل في سياسة التدخل التي تنتهجها في المنطقة ، وكشفت مرة أخرى بجلاء عن تواطؤها المعروف الذى هو مصدر لزعزعة الاستقرار وللكثير من المعاناة في الشرق الأوسط .

ان الامبريالية دون تمييز جغرافي تستخدم سطوتها المستندة الى القوة الاقتصاديـــة والعسكرية في تعاملها مع المنازعات الدولية . ان مسؤولية حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـــة عن معاناة شعوب الأقاليم التي تحتلها اسرائيل واضحة تماما بالنظر الى الدعم السياسي والمعنوى والعسكرى الذى تقدمه هذه الحكومة للحكومات الصهيونية المتعاقبة . ولولا ذلك الدعم لما شهدنا الوقاحة التي ارتكب بها غزو لبنان والتساهل في أمر ما حدث في صبرا وشاتيلا والمذابح التـــي جرت هناك رغم ما أثارته من انزعاج شديد لدى المجتمع الدولي .

ونحن نعرف للأسف أن هذا الموقف الميئوس منه الذى يجد سكان الأراضي المحتلـــة أنفسهم فيه لن يحسم عن طريق الكلمات وحدها أو القرارات التي يتخذها هذا المجلس ولا تنفّـذ . ان ما نحتاج اليه هو مواقف قوية وقاطعة وتدابير متسقة من جانب هذا المجلس .

ويوم أمس فقط ، اتخذت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، التي تجتمع في جنيـــف منذ ٣١ كانون الثاني/يناير ، القرار E/CN.4/1983/L.11 الذى أدانت فيه مرة أخرى ، وقـــد أصبحت المرّات لا تعدّ ولا تحصى ، انتهاكات حقوق الانسان للشعب الفلسطيني ، وطلبت الـــى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، أن يناشد مجلـــس الأمن مرة أخرى أن يتخذ ضد اسرائيل التدابير الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع مـــن الميثاق . ان هذا نداء جديد توجهه لجنة حقوق الانسان الى منظمتنا .

ان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة معاناة شعبه قد ناشد المجلس أن يتحمل مسؤوليته ويضطلع بها . ونحن نفهم تماما جوانب القصور والطبيعة المعقّدة لمجلسنا ، ولكن يجب ألا ننسى أن هذا المجلس هو أسمى محفل تعلّق عليه الآمال لمساعدة الشعوب المقهورة . وبالتالي لابد أن نتخذ تدابير فعّالة ، واذا ما لزم الأمر ، كما أشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينيـــة ، يجب أن نقرر ألا يكون في منظمتنا مكان لمثل هؤلاء المجرمين ومرتكبي ابادة الجنس .

هذا هو التحدى ولابد أن نكون على استعداد لمواجهته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل نيكاراغوا على كلماته الرقيقة التي وجهها لي .

السيد دى لا بارى دى نانتسوى (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

السيد الرئيس ، تلك هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة أمام المجلس هذا العام ، ومن ثم ، أود أن أتقدم اليكم بالتهنئة لانتخابكم رئيسا للمجلس . واننا على يقين من أن حكمتكم وتجربتكم سوف تمكّنان المجلس من انجاز أعماله بنجاح .

وسوف أكون شاكرا لكم اذا ما نقلتم الى السفير أميغا ، الذى رأس مداولات مجلسنا في الشهر الماضي ، بكثير من الحزم والموهبة ، كل امتناننا للخدمات التي أسداها للمجلس .

ويسعدني كذلك أن أرحّب بزملائنا الجدد من باكستان ، وزمبابوى ، ومالطة ، ونيكاراغوا ، وهولندا .

ليست تلك هي المرة الأولى التي يجتمع فيها مجلس الأمن لبحث قضية المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة . ولكن حيث أن اسرائيل تواصل سياستها الاستيطانية متحدية بذلك اجماع المجتمع الدولي ، فان المجلس مدعو الآن لتناول هذا الموضوع .

ان الحكومة الفرنسية ، اذ تشاطر السخط المشروع الذى أحدثته مثل هذه الأساليب في العالم ، تدين بكل قوة السياسة التي تنتهجها اسرائيل في هذا المضمار .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الفرنسية تعارض دائما التدابير التشريعية أو غيرها التي تتخذها السلطات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة كما تعارض قيام اسرائيل بانشاء مستوطنات جديدة . وترى حكومتي أن سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها اسرائيل في الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ غير مقبولة . فهي تتنافى مع قواعد القانون الدولي ، وبصفة خاصة مع اتفاقية لاهاى لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف بتاريخ ١٢ آب/أغسطس من عام ١٩٤٩ ، القاضيين بأن تلتزم دولة الاحتلال بالمحافظة على المعالم الديموغرافية والاقتصادية والثقافية للمناطق التي تحتلها .

وتأسف حكومتي لما تنفّذه اسرائيل من اجراءات بكل قوة خصوصا أن هذه الاجراءات تأتي في وقت تتزايد فيه مبادرات السلام ، محاولة لايجاد حل لنزاع الشرق الأوسط . وسواء تعلّق الأمر بمشروع القرار الفرنسي المصرى الذى أذكر بأنه مايزال مطروحا على مائدة المجلس أو باعلان الرئيس ريغان في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ أو بقرار القمة العربية في فاس ، يبدو أن السعي الى تحقيق حل قد دخل مرحلة دبلوماسية نشطة للغاية . ويبدو أن الأطراف العربية المعنية عازمة بكل قوة على السعي ، عن طريق التفاوض ، الى وضع نهاية لنزاع دام أكثر من ٣٥ عاما .

وفي هذه الظروف ينبغي أن يبذل أولئك الذين يتحملون المسؤولية في المنطقة كل جهد ممكن لتشجيع هذه المبادرات لا لتقويض تلك الجهود المحمودة بصورة متعمدة دون أى مبرر قانوني .

ان رفض هذه المبادرات قد يضع نهاية لمحاولات التفاوض ولأماني الشعوب التي عانت ولا تزال تعاني من الحرب بكل ما يقترن بها من أعمال القتل والتخريب والتدمير . ان فرص السلام ماتزال واهنة بحيث ينبغي أن نعمل على تحاشي التوصل الى حلول الوسط بشأنها باتخاذ تدابير انفرادية يصعب علينا أن نفهم أهميتها أو جدواها .

ومن ثم فان الوفد الفرنسي يناشد حكومة اسرائيل أن تمتثل لقواعد القانون الدولي . ولكن الوفد الفرنسي يتوجه كذلك بنداء الى السلطات الاسرائيلية كي تستمع الى نداء العقل وتتحلى بروح المسؤولية حتى لا تقوّض مبادرات السلام . والواقع أنه يمكن اقرار السلم الدائم في المنطقة بالحوار وليس بالتدابير الانفرادية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي .

السيد هوايت (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تقدمتم، سيدي الرئيس، باقتراح غير رسمي أخيرا يقول بأنه من أجل تنسيق اجراءاتنا فانه يسعدكم التخلي عن المجاملات المعتادة التي نقوم بها في هذا المجلس . ومع ذلك يبدو لي أننا وصلنا الى نقطة يمكن فيها أن نجد أن اتباعنا لاقتراحكم يكون من قبيل عدم اللياقة . ولهذا فان وفدي يحييكم ويهنئكم، سيدي الرئيس، وسوف نبذل قصارى جهدنا من أجل أن نتعاون معكم . ونود أيضا أن نسجل اعجابنا بالطريقة التي أدار بها السفير أميغا عمل المجلس في الشهر الماضي. وحيث أن هذه هي أول مناسبة يتحدث فيها وفدي الى هذا المجلس خلال هذا العام نود أن نضم صوتنا الى الآخرين في تحية الأعضاء والزملاء الآخرين في المجلس ممثلي باكستان وزمبابوي ومالطة ونيكاراغوا وهولندا .

لقد اجتمعنا لكي نستأنف بحثنا لسياسة المستوطنات التي تنتهجها اسرائيل . وهي أحد جوانب الصراع العربي الاسرائيلي ولكنها تمثل جانبا بالغ الأهمية . وأود أن أبدأ بأن أتحدث مباشرة عن موضوع المستوطنات ثم أتحدث بايجاز عن الجوانب الأوسع للصراع .

لقد أصغيت بعناية الى الشواغل التي أعرب عنها المتكلمون السابقون . وهذه الشواغل ازاء المستوطنات الاسرائيلية ليست جديدة ، وأعتقد أنه قد جرى التعبير عنها باحساس متجدد بالالحاح . وسبب ذلك واضح جلي . وهو يكمن في تصميم حكومة اسرائيل المعلن على اتباع سياسة للاستيطان السريع في الأراضي المحتلة . والشواهد واضحة تماما من الطريقة التي يجرى بها تنفيذ هذه السياسة فوق تلك الأراضي .

ان موقف حكومتي من هذه المسألة واضح تماما . ونحن نعتبر أن اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبقان على جميع الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ حرب عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن انشاء المستوطنات الاسرائيلية في هذه الأراضي ، الى جانب أية تغييرات أخرى في وضعها أو تكوينها الديموغرافي ، يتعارض مع القانون الدولي ؛ وفي النهاية فانه لا يمكن التوفيق بين سياسة الاستيطان ومبدأ عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق الحرب وهو المبدأ الذي حدده

قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وننوّه في هذا الصدد بقرارات مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١) في جملة قرارات أخرى.

هذا الموقف يتفق مع ما حدده القانون الدولي. اننا نعارض سياسة الاستيطان لأننا نؤمن أيضا أنها ضد مصالح السلام. فهي تتعارض مع مصالح السكان العرب في الأراضي المحتلة، والواقع أنها تمثل تجاهلا لحقوقهم. وهي تتعارض أيضا مع مصالح اسرائيل وشعبها اذا كانت اسرائيل تريد تحقيق تسوية سلمية دائمة مع جيرانها العرب.

لقد كرر السيد فرانسيس بيم وزير الخارجية البريطاني هذا الرأى في كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر الزعماء اليهود في الكومنولث في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي؛ وفي سياق هذه الكلمة دعا الى تجميد عمليات الاستيطان. وبعد أن أشار الى أن الحكومة الاسرائيلية لم تلتزم بدعوة الرئيس ريغان الى هذا التجميد قال:

"في رأيي أن هذا الاجراء يمثل ضربة كبيرة لقضية السلام وأقول لكم ذلك بصراحة. ان محاولة تغيير الوضع القائم في الأراضي التي تحتلها اسرائيل تقوّض أكثر من أى شيء آخر الثقة بأن اسرائيل تسعى فعلا الى تحقيق تسوية سلمية مع جيرانها العرب. وانني اذ أقول ذلك أدرك بطبيعة الحال المشاعر القوية لكثير من اليهود الاسرائيليين بأن لهم حقا تاريخيا في الاستيطان في غزة والضفة الغربية. ولكن الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه الأراضي يشعرون بقوة أيضا بأن هويتهم كشعب يجرى النيل منها. فباقامة كل مستوطنة جديدة يزداد اليأس - وتقدّر بعض المصادر الاسرائيلية ان حوالي نصف الضفة الغربية محظور على السكان العرب. ولهذا فان تجميد المستوطنات أمر ضرورى عاجل".

من الملحّ عدم اقامة مستوطنات جديدة. ولا ينبغي وضع عقبات جديدة أمام عملية السلام. ولكن هناك الحاحا اضافيا لمناشدة اسرائيل هذه المرة تجميد المستوطنات ويكمن هذا الالحاح في الحالة الراهنة لعملية السلام.

لقد وصلنا مرة أخرى الى منعطف حاسم بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي . ان الأحداث الرهيبة التي وقعت في الصيف الماضي ، وبلغت ذروتها في مذبحة الفلسطينيين الشنيعة في مخيمي صبرا وشاتيلا يجب أن تعتبر دافعا لتجديد الجهود من أجل السلم . وقد ظهرت مبادرات جديدة وهامة للسلام ، ومن الضرورى ضرورة بالغة ألا تفقد هذه المبادرات زخمها ، خصوصا وأن هناك جيوشا غير لبنانية لا تزال مرابطة في لبنان ، وان المدنيين الأبرياء لا يزالون يفقدون أرواحهم .

ومن المقترحات مجموعة اقتراحات بنّاءة جدا جاءت من الرئيس ريغان ، وتشمل دعوة اسرائيل الى التجميد الفورى للمستوطنات . ان حكومتي ترحب بهذه المقترحات . فنحن نؤمن بأنها يمكن أن توفر أساسا للمفاوضات يكون مقبولا لدى الأطراف كافة . ونأمل أنه بعد مزيد من التفكير في الأمر لن يضيع أى من الطرفين هذه الفرصة للعمل على تجميع الخيوط لحل هذه القضية بطريقة تكون أكثر أمنا وأكثر دواما .

وتشجعنا بعض الشيء في أملنا هذا المقترحات التي قدمتها أيضا الدول العربية في مؤتمر قمة فاس . فهذه المقترحات توضح لنا أن الجانب العربي متفق على الحاجة الى العمل من أجل حل سياسي . ونرحب بالمحادثات التي جرت بالفعل بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية كجزء من هذه العملية . ونأمل أن يقدم المجلس الوطني الفلسطيني ، الذى يجتمع حاليا في الجزائر ، اسهاما ايجابيا آخر .

وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن تقع علينا مسؤولية مشتركة عن حث الأطراف المعنية على أن تنتهز الفرصة التي يبدو أنها موجودة في هذه اللحظة ، والتي قد لا تستمر طويلا . ان اتخاذ الحكومة الاسرائيلية قرارا بتجميد المستوطنات سيكون خطوة كبرى لتيسير ذلك . ويمكن لهذا أن يكون حافزا لكل المشتركين في المفاوضات الجارية حاليا ، للتوصل الى اتفاقات جديدة تكون مرضية بصورة متبادلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقية التي وجهها لي .

السيد شلتيما (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس حيث أنها المرة الأولى التي أتكلم فيها في المجلس تحت رئاستكم ، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب الرفيع ، وأن أنقل اليكم تمنياتنا وتمنيات وفدنا الطيبة .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري واحترامي لسلفكم السيد أميغا ، سفير توغو ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال هذا المجلس خلال رئاسته له في الشهر الماضي .

ان هولندا تعلق أهمية كبرى على كل المسائل التي تؤثر على حقوق سكان الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . ولقد أعلنّا مرارا أن أحكام اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ . وهذا يعني أن المستوطنات الاسرائيلية في هذه الأراضي وكذلك التغييرات في وضع هذه الأراضي وهيكلها الديموغرافي ، هي امور غير مشروعة بحكم القانون الدولي ، وتتعارض مع مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالحرب ، كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

ولذلك تشعر هولندا بالقلق العميق ازاء سياسة اسرائيل بشأن المستوطنات . فأثناء السنة الماضية ، قامت اسرائيل مرة أخرى بترسيخ وتطوير المستوطنات القائمة وأنشأت مستوطنات جديدة . ان كل بناء أو توسيع في المستوطنات لن يؤدي الا الى زيادة الاستياء البالغ لدى سكان الأراضي المحتلة الذي هو استياء له مبرره . وفضلا عن ذلك فان ما أعلنته حكومة اسرائيل من أنها ستوسع برنامج الاستيطان لا يمكن أن يؤدي الا الى تقويض الدعائم الضرورية للحوار والثقة اللذين يمثلان شرطا أساسيا مسبقا لأية مفاوضات بنّاءة من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط .

وتؤيد هولندا بقوة نداء رئيس الولايات المتحدة الى اسرائيل كي تتخذ قرارا بالتجميد الفوري للمستوطنات . وسيكون من العوامل المشجعة أن تلغي اسرائيل قرارها الخاص بزيادة عدد المستوطنات في الأراضي المحتلة . ان استمرار سياسة المستوطنات التي شجبها العالم أجمع أمر يشكل عقبة خطيرة أمام التقدم صوب التسوية السلمية في الشرق الأوسط .

وتؤيد هولندا بقوة نداء رئيس الولايات المتحدة الى اسرائيل كي تتخذ قرارا بالتجميد الفورى للمستوطنات . وسيكون من العوامل المشجعة أن تلغي اسرائيل قرارها الخاص بزيادة عدد المستوطنات في الأراضي المحتلة . ان استمرار سياسة المستوطنات التي شجبها العالم أجمع أمر يشكل عقبة خطيرة أمام التقدم صوب التسوية السلمية في الشرق الأوسط .

ان الحاجة الى تسوية تفاوضية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي أصبحت الآن أكثر الحاحا من أى وقت مضى . فلا يمكن أن يسود سلام أو استقرار حقيقيان في المنطقة ما لم يتم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بكل ما يعنيه ذلك ، وما لم ينص على تلك الحقوق في تسوية شاملة تعترف في الوقت ذاته بمبدأ أمن جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك حق اسرائيل في الوجود .

وكما هو معروف جيدا ، فقد ركزت الدول العشر على هذين المبدأين الأساسيين في اعلان البندقية في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، وفي بياناتها اللاحقة بشأن هذه القضية ، وان هولندا تلتزم بهذين المبدأين التزاما ثابتا . وفي هذا الاطار ، ستستمر هولندا في الاشتراك بنشاط في الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل الكويت ، واني أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي بكلمته .

السيد أبو الحسن (الكويت) : انه ليسعدني أن أتحدث لأول مرة أمامكم باللغة العربية بعد أن تم اعتمادها بالاجماع لتكون لغة رسمية عاملة في مجلسكم الموقر . ان اللغة العربية تعكس حضارة وفكر أمة كان لها ، ولا يزال ، دور هام في مجال العلاقات الدولية .

واسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس الموقر خلال شهر شباط/فبراير الحالي، وأن أؤكد لكم ثقة وفد بلادي التامة في مقدرتكم على ادارة شؤون أعمال المجلس، بكل ما عهدناه فيكم من حكمة ودراية وموضوعية تامة. كما أود أن أعرب عن تقديري وفد بلادي للطريقة التي أدار بها سلفكم سعادة السفير أميغا، الممثل الدائم لتوغو، أعمال المجلس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي.

كما أنتهز هذه الفرصة لأهنئ الأعضاء الجدد في المجلس، وهم الممثلون المحترمون لباكستان، وزمبابوى، ومالطة، ونيكاراغوا، وهولندا، متمنيا لهم التوفيق في مهمتهم الهامة الجديدة.

ان الممارسات والسياسات الاسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لم تعد سرا يخفى على أحد وانما أصبحت في الواقع أمرا شائعا معروفا للجميع ، جملة وتفصيلا . فطالما بحثت هذه السياسات والممارسات ، التي أصبحت الطابع المميز لحكام اسرائيل منذ انشاء هذه الدولة اليهودية في أرض فلسطين العربية ، في مختلف المحافل الدولية ، التي اتخذت بشأنها قرارات رمتها اسرائيل عرض الحائط ، مزدرية بذلك سمعة هذه المنظمات وكرامتها ، لكن تصرفها هذا يعكس ، في حقيقة الأمر ، الفلسفة العدوانية والاستعلائية لاسرائيل .

ان سجل اسرائيل في هذا المجال سجل حافل زاخر بالجرائم الاستعمارية اللاانسانية أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

أولا — ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، كالقدس ومرتفعات الجولان العربية السورية ، باجراء من جانب واحد ودون انتظار لأية مفاوضات تجرى حول مستقبل الأراضي ،الفلسطينية التي تضمن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب بقاءها على حالها دون تغيير أو تبديل حتى يتم البت في المستقبل النهائي لهذه الأراضي .

ثانيا — مواصلة السلطات الاسرائيلية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة ، وذلك أما بالمصادرة أو السرقة العلنية .

ثالثا — مواصلة انشاء المستوطنات الاسرائيلية الجديدة فوق الأراضي العربية ، ونقل العناصر الغربية للاستيطان فيها ، وكذلك توسيع رقعة المستوطنات القديمة .

رابعا — اخلاء وأبعاد وطرد وتشريد ونقل السكان العرب من الأراضي المحتلة وحرمانهم من حق العودة حتى الى بيوتهم .

خامسا — اجراء الحفريات التي تغير المعالم التاريخية والثقافية والدينية ، ولاسيما في منطقة القدس الشريف ، بل ونهب المخلفات الأثرية والثقافية .

سادسا — فرض العقوبات الجماعية ، والاعتقال بالجملة ، والحجز الادارى التعسفي .

سابعا — تقييد الحريات الدينية والعادات والتقاليد المرعية .

ثامنا — فرض القيود المتواصلة على المؤسسات التعليمية ، في محاولة لوقف المد التعليمي الفلسطيني .

تاسعا — تقييد حرية التحرك للمواطنين العرب .

عاشرا — سرقة الثروات الطبيعية لسكان المناطق المحتلة .

ان هدف اسرائيل من كل هذه الممارسات السياسية القمعية التعسفية وغيرها هدف واضح ومعروف طالما جرى الحديث عنه وتوثيقه في مختلف المحافل الدولية . وهذا الهدف النهائي ، الذى تلتقي عنده جميع الوسائل والاجراءات المشار اليها ، هو التمهيد لضم الضفة الغربية وغزة ضما نهائيا لاسرائيل بوسائل ترمي الى تدمير الطابع الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة ، وتدمير الشخصية الفلسطينية بل والتصفية الجسدية من خلال ابادة امتدت أذرعها لتصل الى كل فلسطيني حتى في خارج أرضه وبلاده ، وهذا هو ما عبّر عنه الغزو الاسرائيلي الهمجي للبنان ، وما أسفر عنه من عمليات قتل وتدمير اقشعرت لها أبدان العالم بأسره ، وهي أعمال تُوجت بالمذبحة الاجرامية التي تعرّض لها المدنيون الفلسطينيون العزل في مخيمي صبرا وشاتيلا . لقد أدانت لجنة التحقيق القضائية الاسرائيلية بعض أعضاء الحكومة الاسرائيلية ، ولكن الحكومة الاسرائيلية كلها ، باعتبارها ممثلة لقوة الاحتلال ، مسؤولة مسؤولية جماعية مباشرة عن ارتكاب هذه المذابح ، التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية ابادة الشعب الفلسطيني ، التي تعتبر بدورها جزءا لا يتجزأ من مخطط اسرائيل الكبير الذى ينوى حكام تل أبيب انشاءه على أشلاء وأنقاض الشعب الفلسطيني .

واذا كان هذا هو هدف اسرائيل من ارتكاب هذه الفظائع التي لا تقف عند حد ، اسرائيل التي لا تتورع حتى عن توجيه رصاص جنودها الى صدور الأطفال ، الذين لا يحملون من سلاح في يدهم سوى الحجارة ، فان مما لا ريب فيه هذه الممارسات تشكل في حد ذاتها انتهاكا لمختلف القوانين والأعراف الدولية ، بل وتعد انتهاكا مباشرا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، من جهة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان من جهة أخرى . ولقد أكدت الجمعية العامة هذه الحقيقة في قرارها ٣٧/٨٨ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، وهو القرار الذى يؤكد من جهة ان الاجراءات التي تتخذها اسرائيل ، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال ، والتي

ترمي الى تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية والتكوين الديموغرافي في الأراضي المحتلة ، تشكل خرقا لاتفاقية جنيف المذكورة ، وتؤكد من جهة أخرى أن خرق اسرائيل الفاضح لهذه الاتفاقية يشكل جرائم حرب واهانة للانسانية . كما يضيف قرار الجمعية العامة ان هذه الاجراءات بالاضافة الى ذلك ، تقف عقبة خطيرة في طريق الجهود المبذولة لاقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط ، ويطالب القرار مجلس الأمن بأن يضمن احترام اسرائيل لاتفاقية جنيف وتطبيق نصوصها على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف هذه السياسات والممارسات الاسرائيلية غير المشروعة .

ان قرار الجمعية العامة المشار اليه ما هو الا حلقة أخيرة من سلسلة من القرارات المماثلة التي تدين السياسات والممارسات الاسرائيلية المتواصلة في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ولذلك فانه يبدو لوفد بلادي أنه قد آن الآون لندرك جميعا ان ازدراء اسرائيل المتواصل لكل ما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات بشأن سياساتها التوسعية الاستعمارية في الأراضي المحتلة ، يقتضي من مجلس الأمن الآن ، باعتباره أداة السلام في المنظمة الدولية ، أن يتصدى لهذا الوضع المزرى وأن يلقي بثقله الدولي في محاولة جادة لاعادة الثقة الى المنظمة الدولية ، وهي الثقة التي تزداد اضمحلالا عاما بعد عام ، وذلك نتيجة سعي اسرائيل المتواصل لتفتيت سمعة المنظمة الدولية عن طريق استهتارها بقراراتها . ان ميثاق الأمم المتحدة يحمل بين طياته نصوصا واضحة وصريحة لمواجهة مثل هذه الحالة ، وان الرجوع الى الفصل السابع من الميثاق يوضح لنا ما يجب عمله . لذلك فان وفد بلادي يدعو مجلس الأمن الى النهوض بمسؤولياته وتطبيق نصوص الميثاق وأحكامه .

ان مجلسكم الموقر مطالب بأن يضع حدا لهذا الاستهتار الاسرائيلي المتواصل وذلك عن طريق ما يلي : أولا ، اجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وكذلك انسحابها الكامل من لبنان بمقتضى قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) وغيرهما ؛ ثانيا ، اجبار اسرائيل خلال الفترة السابقة لانسحابها من الأراضي المحتلة على احترام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب ، وتطبيق نصوص هذه الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وذلك باجبارها على وقف ممارساتها وسياساتها التعسفية والتوسعية في هذه المناطق ، وعلى الوقف الفورى لبناء المستوطنات الجديدة ، وازالة المستوطنات الحالية ليعود الحق الى أهله ؛ ثالثا ، التأكيد من جديد على أن أى تغيير في الطابع القانوني والطبيعة الجغرافية والتكوين الديموغرافي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة يعتبر مخالفا لنصوص اتفاقية جنيف وبالتالي يعتبر لاغيا .

ان تجربة المنظمة الدولية مع اسرائيل تجربة فريدة في مرارتها . فرفض اسرائيل التلقائي والفورى لكل ما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات بشأن سياساتها ينبغي أن يحدو بالمنظمة الدولية الى محاولة ايجاد وسائل أكثر فعّالية لتنفيذ قراراتها .

وأول ما يخطر ببالنا في هذا الشأن أن حرص بعض الاعضاء الدائمين في المجلس على عدم جرح مشاعر حكام اسرائيل رغم نزعتهم الاجرامية الواضحة ، وذلك بحجة أن المنطق وليس الضغط هو الوسيلة الناجعة لاعادة اسرائيل الى صوابها ، هو حرص أقل ما يقال فيه انه في غير محله وذلك لأن تجاربنا مع اسرائيل قد علمتنا أن المنطق واسرائيل كالزيت والماء لا يمتزجان ، وان القوة الاقناعية الوحيدة التي بمقدورها أن تؤثر على حكام اسرائيل هي ادراكهم فداحة الثمن الذى سيجدون أنفسهم مضطرين لدفعه لقاء الاستمرار في هذه السياسة ، سواء كان هذا الثمن متعلقا بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية الهائلة التي يحصلون عليها من الولايات المتحدة رغم استمرارهم في انتهاج سياساتهم اللا انسانية ، أو ما يتعلق بالتأييد الاوتوماتيكي الذى يحصلون عليه في المجلس على صورة استخدام حق النقض بصورة تلقائية ضد أى قرار يرمي الى معاقبة اسرائيل .

ان الممارسات والسياسات الاسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية وغزة تعتبر قنبلة زمنية تهدد بانفجار عام في المنطقة بأسرها ، ولذلك فان وفد بلادى يطالب مجلس الأمن بأن يهب لأداء واجباته الدولية باعتباره الأداة الدولية لاحلال السلام العادل الدائم في العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر السيد ممثل الكويت على بيانه هذا وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو السيد ممثل كوبا ، وأدعوه الى شغل مقعده على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد روا كورى (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى ، أود في المقام الأول أن أعرب لكم عن سعادة وفد كوبا البالغة لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير . ان صفاتكم المعروفة كدبلوماسي محنك ، ورجل مستقيم ، هي صفات تتمشى مع السياسة الثابتة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تضامنه الدائم مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني البطل . ولا يخالجنا أى شك لذلك بأن المجلس تحت رئاستكم سوف ينهي بنجاح مداولاته الهامة بشأن المسألة المعروضة أمامنا الآن .

وأود بالمثل أن أتقدم بالتهنئة الى زميلنا السفير أميغا ، ممثل توغو ، للطريقة القديرة التي ترأس بها المجلس خلال الشهر الماضي . وأود كذلك أن أنتهز الفرصة لأرحب بانتخاب الأعضاء الجدد في المجلس ، وهم ممثلو باكستان ، وزمبابوى ، ومالطة ، ونيكاراغوا ، وهولندا راجيا لهم كل نجاح في أعمالهم الهامة .

لقد أعربنا في عدة مرات سابقة في هذا المجلس عن موقف الحكومة الثورية لكوبا وحركة بلدان عدم الانحياز ، التي يرأسها الرئيس فيديل كاسترو منذ عام ١٩٧٩ ، فيما يتصل بالحالة في الشرق الأوسط ، وبجوهر هذه المشكلة ، وأعني بذلك قضية فلسطين ، وكذلك فيما يتعلق بنتائج تدهور هذه الحالة على السلم والأمن الدوليين . وهناك كذلك ادراك عام لما لاستمرار اسرائيل في احتلالها للأراضي العربية التي احتلتها بالقوة عام ١٩٦٧ ، من أثر سلبي على ايجاد الحل العادل الشامل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط .

ولا يحتاج المرء لقدر كبير من البصارة لكي يرى أن الأحداث التي تلت العدوان الوحشي الذى قام به النظام الصهيوني الاسرائيلي على لبنان بتأييد وتغاض من حكومة الولايات المتحدة لحماية تحالفهما الاستراتيجي البغيض ، والمذابح الوحشية التي تعرض لها المدنيون الفلسطينيون في مخيمي صبرا وشاتيلا وفي أماكن أخرى في جنوب لبنان ، فضلا عن الأعمال الوحشية الأخرى التي ترتكب يوميا ضد السكان العرب والفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، والسياسة التي تتبعها ، بلا ضابط ، السلطات الاسرائيلية في الأرض العربية المحتلة ، بما فيها القدس والقائمة على الاستيطان ونزع الصبغة العربية والابادة هي كلها امور تشكل انتهاكا فاضحا لسلطة هذا المجلس ، الذى تقع على عاتقه المسؤولية الكبرى في الحفاظ على السلم والأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ولارادة المجتمع الدولي . وهذه الاعمال تمثل أيضا أخطر تطور طرأ مؤخرا على حالة متفجرة ، قد أوقعت بالعالم في الماضي في هوية الحرب .

ان الادانة العالمية للأعمال الوحشية التي اقترفها الجيش الاسرائيلي في لبنان ، وخاصة مسؤوليته الواضحة عن عمليات الابادة في صبرا وشاتيلا التي قوبلت بالاحتجاجات الغاضبة في قطاعات عديدة في اسرائيل نفسها ، الى حد اضطرت معه حكومة بيغن المغامرة والتوسعية أن تقبل بحكم لجنة التحقيق التي أثبتت مسؤولية الحكومة الاسرائيلية عن هذه الأحداث .

وحتى تكون العدالة كاملة ، فان الصهاينة المجرمين الذين قاموا بالهجوم على لبنان والمسؤولين عن المذابح التي ارتكبت ضد الفلسطينيين العزل ، والاضطهاد والتعذيب والاعتقالات للشعب العربي في الأراضي المحتلة ، يجب أن يلاقوا نفس المصير الذى لاقاه مجرمو الحرب النازيون في نورمبرغ .

ان استمرار السياسة الاستعمارية الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ، وعدوان اسرائيل على لبنان واحتلالها المستمر لتلك الدولة المستقلة غير المنحازة ، ونزوعها الـــى الهيمنة والتوسع ، وكذلك نواياها لابادة الشعب الفلسطيني البطل الذى طالت معاناتـــه ، كل ذلك يستحق ادانة قوية من جانب هذا المجلس .

لابد أن نكرر مرة أخرى ان جميع التدابير المتخذة من جانب اسرائيل من أجل تغيير الطابع المادى والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للأراضي العربيـــة والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وكذلك انشاء مستوطنات جديدة ، كل هذه الاجراءات ليست لها اية قيمة شرعية أو قانونية ، وتشكل انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . كما أنها تشكل عقبة أمام أى حل حقيقي شامل وعادل للصراع في الشرق الأوسط .

في رأينا ، ان مجلس الأمن قد أصبح في وضع يمكنه من أن يفرض على السلطـــات الاسرائيلية العقوبات الالزامية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وأن يعتبرها مسؤولة عن الأعمال غير المشروعة والاجرامية التي ارتكبت في لبنان وفي الأراضي العربيـــة والفلسطينية المحتلة الأخرى ، وأن يطالبها بأن تنهي فورا ودون قيد أو شرط احتلالها الذى طال مداه لتلك الأراضي ، بما في ذلك القدس .

كما ينبغي اتخاذ التدابير الضرورية لضمان أمن وحقوق اللاجئين الفلسطينيين فـــي جميع الأراضي المحتلة من جانب اسرائيل .

وتؤكد كوبا مرة أخرى اقتناعها العميق بأن الحل العادل الشامل الدائم لصراع الشرق الأوسط لن يمكن التوصل اليه الا اذا أعيدت الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وبصفة خاصة ، حقه في العودة الى دياره وفي انشاء دولته الخاصة به في فلسطين . ولا يمكن لحل أن يكون صحيحا الا بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية — على قدم المساواة - باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان وفد بلادى على ثقة بأن أعضاء هذا المجلس سوف يضطلعون بواجباتهم كما وصفهـا الميثاق ، وكما طالب بها الرأى العام العالمي ، وأنهم سوف يضعون حدا للتحدى الوقـــح الذى تباشره سلطات اسرائيل الصهيونية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل كوبا على كلماته الرقيقة .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وأدعوه الى شغل مكانه على طاولة المجلس للادلاء ببيانه .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الرفيق الرئيس ، أود في البداية أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على اتاحتهم الفرصة لي لتحديد موقف بلادي المتعلق بالوضع في الأراضي العربية المحتلة .

انه — في الواقع — لمصدر غبطة لي أن أهنئكم بحرارة — أيها السفير العزيز اوليغ الكسندروفيتش تروياتوفسكي — على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ، لأن بلدينا يرتبطان بروابط وثيقة من الصداقة والتعاون . ويتمنى وفد بلادي لكم كل النجاح في معالجة المهام التي تواجه مجلس الأمن هذا الشهر .

في الوقت نفسه ، أود أن اكرر عرفاننا للسفير ممثل توغو ، السيد أتسو كوفي أميغا ، على دوره كرئيس لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير .

ويود وفد بلادي أن يهنئ بحرارة الأعضاء الجدد في مجلس الأمن ، وأن يتمنى لممثلي باكستان ، وزمبابوى ، ومالطة ، ونيكاراغوا ، وهولندا كل النجاح في أداء مهامهم كأعضاء في هذا الجهاز الهام .

ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية يتفهم تفهما كبيرا الطلب الذي تقدم به ممثل الأردن ، باعتباره رئيسا لمجموعة الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، لاستئناف مناقشة الحالة في الأراضي العربية المحتلة . والواقع ، أنه منذ افتتاح المناقشة في نهاية العام الماضي ، أصبحت الحالة في الأراضي العربية المحتلة أكثر حرجا . ففي كل يوم تقريبا يواجه العالم بأعمال ارهاب وعنف ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والقدس الشرقية ، ومرتفعات الجولان السورية ، وجنوب لبنان .

ان الدوائر الحاكمة في اسرائيل تصعّد بغير ضمير سياستها الخاصة بطرد السكان العرب خارج الأراضي الفلسطينية ، وتقويض دعائم الاقتصاد والثقافة الوطنية والنظام التعليمي للشعب الفلسطيني وسجن الآلاف من الفلسطينيين .

ان توسيع نطاق سياسة الاستيطان التي تمارسها اسرائيل ، وهو أمر يتعارض مع القانون الدولي ، هو مصدر قلق عميق . وان انشاء عدد متزايد من المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة جزء أساسي من سياسة تصفية الطابع العربي التي تنتهجها الدوائر الحاكمة لاسرائيل . كذلك ، فان المناقشة التي تجرى هنا في مجلس الأمن تؤكد من جديد حقيقة أشار اليها كثير من ممثلي الدول مرات عديدة ولوقت طويل ، ألا وهي أن اسرائيل تنتهج بشكل منتظم سياسة ترمي الى الضم النهائي للأراضي الفلسطينية . ان عملية " الضم الزاحف " للضفة الغربية وقطاع غزة أحرزت تقدما ملحوظا .

لقد تم التأكيد أيضا مرارا في هذا المحفل على أن سياسة اسرائيل القائمة على الارهاب والعنف لا تشكل فقط تهديدا دائما للأمن والاستقرار في المنطقة ، وانما تشكل أيضا تهديدا كبيرا لسلم العالم .

ان أية محاولة مهما كان نوعها لاعفاء اسرائيل من هذه المسؤولية لا يمكنها أن تخفف الحقائق . حتى اضفاء شرف ومجد على تقارير معينة تتصل بالجرائم التي ارتكبت في مخيمي اللاجئين في صبرا وشاتيلا ، لا يمكنه أن يجعلنا ننكر حقيقة أن اسرائيل تقوم منذ عقود بحملة ابادة كاملة ضد شعب فلسطين .

من المعروف جيدا أيضا لماذا تتغاضى الدوائر الحاكمة في اسرائيل عن مطلب جماهير العالم بوقف سياستها العدوانية والاحتلالية فورا . ان اسرائيل يحفزها على ارتكاب أعمال عدوان جديدة وعلى إحكام قبضة الاحتلال الدعم الاقتصادي ، والسياسي ، والعسكري الذي تلقاه من الولايات المتحدة الامريكية . وبالأمس القريب فقط ، راحت الولايات المتحدة تنظر في أمر زيادة مساعدتها العسكرية والمالية للمعتدي .

وبذلك ، فان حرب العدوان الاسرائيلية ضد لبنان والجرائم البشعة التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني هي نتيجة مباشرة " للتحالف الاستراتيجي " بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية . وليس سرا أن هذا التحالف يرمي الى توسيع نطاق الوجود العسكري للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط ، والى تنفيذ محاولاتهما للهيمنة في تلك المنطقة ، والى احباط الجهود العالمية من أجل التوصل الى تسوية عادلة

ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط . وتتضمن هذه الخطط أيضا محاولات عرقلة انشاء دولة فلسطينية واخراج منظمة التحرير الفلسطينية ـ الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ـ من تسوية مشكلة الشرق الأوسط . ان هناك محاولة لاحياء سياسة الاتفاقات المنفصلة الفاشلة عن طريق ما يسمى بمبادرات جديدة . الا أن هذه المحاولات تكشف النوايا الرامية الى تعزيز العدوان الاسرائيلي بأساليب سياسية ودبلوماسية .

ان الدول الأعضاء في حلف وارسو ، اذ يساورها القلق ازاء الموقف الخطير في الشرق الأوسط ، وادراكا منها لمسؤوليتها نحو صيانة السلم ، أولت اهتماما خاصا الى هذه المشكلات خلال دورتها الأخيرة التي عقدت في براغ .

وقد أشارت في اعلانها السياسي الى :

" ان المشاركين في هذه الدورة يعلّقون أهمية خاصة على تسوية صراع يعتبر من أخطر الصراعات وأطولها أمدا ألا وهو الصراع في الشرق الأوسط . وهم يدينون بقوة غزو اسرائيل للبنان وعدوانها ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني والابادة الوحشية للسكان المدنيين في بيروت الغربية . ان اسرائيل بأعمالها العدوانية حظيت بتشجيع اولئك الذين يقدمون الدعم لها من الخارج . ان المشاركين في هذه الدورة يطالبون بالانسحاب الفورى والكامل للقوات الاسرائيلية من لبنان وضمان استقلال لبنان وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه . وانهم ينظرون بايجابية الى المبادئ التي طرحت في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العربية الذى انعقد في فاس من أجل ايجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط" .

وفي رسالة تحية وجهها رئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ايريش هونيكر ، الى الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد حاليا في الجزائر ، ذكر أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد أدانت بقوة العدوان الاسرائيلي ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني والمذابح الوحشية لسكان المخيمات الفلسطينية في بيروت وأعمال الارهاب المستمرة التي يقوم بها المحتلون الاسرائيليون ضد اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان . وجاء أيضا في هذه الرسالة :

" ان فشل المخططات الامبريالية المتهورة والرامية الى تحطيم منظمة التحرير الفلسطينية قد أظهر بوضوح للعالم ان المسألة الفلسطينية لا تمكن تسويتها بالقوة . ويتضح أكثر فأكثر ان التسوية الشاملة والعادلة والدائمة تتطلب عقد مؤتمر دولي تشارك فيه على قدم المساواة جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ومثل هذه التسوية لا بد أن تضمن الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشرقية ، وتنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة .

" وبوسعكم أن تكونوا على يقين من أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية سوف تواصل تأييدها الشديد للشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية وتضامنها الفعال معهما " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي .

المتكلم التالي هو ممثل الامارات العربية المتحدة ، وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ، وأن يدلي ببيانه .

السيد العامري (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أتقدم اليكم بالتهنئة بمناسبة ترؤسكم لاجتماعات مجلس الأمن لهذا الشهر ، ولا يفوتني هنا أن أسجل اعترافا بالدور الكبير الذى يقوم به الاتحاد السوفياتي في مناصرة كفاح الشعب العربي الفلسطيني في سبيل حقه في الحرية وتقرير المصير . اننا على ثقة بأن خبرتكم السياسية سوف تمكنكم من ادارة جلسات مجلس الأمن بنجاح .

كما أنه لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لسعادة سفير توغو الذى ترأس أعمال مجلسكم الموقر خلال الشهر الماضي .

كما أود الاعراب عن تهنئتنا لكل من وفود باكستان ، نيكاراغوا ، مالطة ، زمبابوى ، وهولندا ، بمناسبة انضمامها الى عضوية مجلس الأمن .

يستأنف مجلس الأمن مجددا النظر في ممارسات اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، وهو بند اتخذ صفة الديمومة على جدول أعمال مجلس الأمن وذلك بسبب الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ضد الدول والشعوب العربية . اذ لا تكاد تمضي فترة وجيزة على النظر في شكل من أشكال الاعتداء الاسرائيلي حتى ينشغل العالم مرة أخرى بانتهاك اسرائيلي آخر ، سواء اتخذ صورة عدوان عسكرى ضد احدى الدول العربية ، أو تصعيد في بناء المستوطنات غير المشروعة أو مصادرة وضم أراض عربية جديدة . وأقرب دليل على تلك الاعتداءات الحرب التي شنتها اسرائيل مؤخرا وكان من نتيجتها تدمير العديد من المدن " اللبنانية " وملاحقة وقتل الابرياء العزل من اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين ، وتدمير مخيماتهم ، بل ان اسرائيل

تمادت أكثر من ذلك ، وكشفت عن حقيقتها العنصرية والارهابية عند ما خططت وأشرفت على تنفيذ المجازر المفزعة التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا والتي نتج عنها قتل الأبرياء من الأطفال والشيوخ والنساء . فكم هي مروعة مناظر جثث اولئك الأبرياء ، متفسخة بين أنقاض التدمير الاسرائيلي . ان تلك المآسي اللاانسانية التي أقدمت اسرائيل على القيام بها تشكل انتهاكا صارخا لأبسط الحقوق الانسانية وتمثل أعمالا يتبرأ منها الضمير الانساني . ان الأمر لم ينته عند ذلك الحد بل لا يزال الأبرياء في الأراضي المحتلة يتعرضون باستمرار للعديد من أساليب الارهاب من قبل اسرائيل وحلفائها ، وتطالعنا الأنباء باستمرار بالمعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون واللبنانيون في المناطق المحتلة ، وهو ما يوحي باحتمال وقوع مجازر جديدة ، مما يستوجب من المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه وقوع تلك الأعمال غير الانسانية.

ان ما قامت وتقوم به اسرائيل يشكل جزءا من حلقة بدايتها احتلال فلسطين وتشريد شعبها الفلسطيني ، وها هي اسرائيل الآن تسعى لاستكمال تلك الحلقة بمحاولة القضاء الجسدي على ذلك الشعب سعيا منها لاسكات صوته المطالب بالحرية وتقرير المصير .

وتشكل سياسة بناء المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة هي الأخرى مثالا واضحا على الغطرسة الاسرائيلية في خرقها لكافة الاتفاقيات والقرارات الدولية ، خاصة تلك التي صدرت عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة ، لقد أرادت اسرائيل من وراء تلك السياسة تغيير الطبيعة الجغرافية والسكانية للأراضي المحتلة سعيا منها لخلق واقع جديد يسهل عملية ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، بعد ما قامت بضم القدس الشريف وهضبة الجولان السورية المحتلين .

كما تستهدف اسرائيل من وراء تصعيد عملية بناء المستوطنات ضرب جهود السلام المطروحة كافة ، وهو ما يعكس رغبتها الأكيدة في التوسع على حساب الحقوق العربية .

ان سلسلة الانتهاكات الاسرائيلية للقوانين والمواثيق الدولية كافة ، وممارساتها اليومية في الأراضي العربية المحتلة ، وموقفها ازاء كل الجهود والمحاولات الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط تثبت ، بما لا يدع مجالا للشك ، ان اسرائيل غير راغبة في السلام ولا تريد أن يتحقق أي تقدم نحو ايجاد حل للمشكلة ، بل تسعى متعمدة لتخريب أية جهود تبذل في هذا المضمار . حيث أن اسرائيل كما هو واضح من مساعاها تريد التوصل الى نتيجة واحدة مستحيلة وهي استسلام الشعب العربي الفلسطيني لشروط احتلال أرضه واستعباده من قبلها .

لقد كلفت السياسات التوسعية الاسرائيلية منطقة الشرق الأوسط كثيرا ، اذ شهدت تلك المنطقة منذ انشاء الكيان الاسرائيلي حالة من عدم الاستقرار والاضطراب ، ولقد شكّلت بذلك مصدر خطر دائم يهدد المنطقة كما يهدد السلام والأمن الدوليين . وفي ذات الوقت استمرت اسرائيل بشكل دائم في تجاهل القرارات الدولية كافة التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة حول جدوى وفعالية مجلس الأمن في الحفاظ على السلام الدولي وردع المعتدي . لقد أصبحت هذه الأجهزة مشلولة وعاجزة عن وقف تلك الممارسات ورفع الظلم الذي يتعرض له الشعب العربي في الأراضي المحتلة .

ان مسؤولية الحيلولة بين مجلس الأمن وممارسته مسؤولياته تجاه أعمال اسرائيل الارهابية ، تقع على عاتق الولايات المتحدة الامريكية التي توظف ثقلها الدولي في الدفاع عن تلك السياسات عن طريق اساءة استخدامها لحق النقض في مجلس الأمن ، وذلك بالاضافة الى قيامها بامداد اسرائيل بجميع أنواع الأسلحة التي تستخدم في تدمير المدن العربية وقتل الأبرياء ، وهي بذلك تشترك في تحمّل مسؤولية ما يجرى على الساحة في الشرق الأوسط ، في الوقت الذى كنّا ننتظر منها أن تقف موقفا مغايرا لذلك الموقف ، باعتبارها قوة عالمية تقع عليها مسؤولية الحفاظ على السلم بالاضافة الى رفعها لشعارات الحرية وتقرير المصير للشعوب .

ان المجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من أى وقت مضى بوقفة صلبة لوقف الانتهاكات الاسرائيلية وحماية الأبرياء من سكان الأراضي المحتلة .

ان الامارات العربية المتحدة تطالب مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياته التاريخية في اتخاذ كل ما من شأنه وقف انتهاكات اسرائيل للقرارات والمواثيق الدولية وحملها على الالتزام بهذه القرارات .

اننا نذكّر مجلس الأمن بقراراته وقرارات الجمعية العامة المتعددة التي أصدرتها في هذا الشأن ونذكر منها القرار رقم ٨٦/٣٧ دال الذى اتخذته الجمعية العامة مؤخرا والذى يطالب مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياته تجاه هذا الوضع بما يمكّن الشعب العربي الفلسطيني من نيل حريته وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل الامارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

والمتكلم التالي هو ممثل لبنان . وأدعوه أن يشغل مكانه الى جانب طاولة المجلس للادلاء ببيانه .

السيد كبلي (لبنان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعدني أن أتناول الكلمة خلال جلسة لمجلس الأمن تعقد تحت رئاستكم ، سيدي الرئيس .

ان جلسات المجلس هذه ينبغي أن تكرّس لموضوع اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ، لأن الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة هي تلك الأراضي التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ ، ونظرا لأن الواقع الذي نشأ في هذه الأقاليم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقارن بالموقف السائد في بعض أجزاء لبنان والذي لا يرى أحد أنه يجب أن يستمر أكثر من هذا . وعلى أية حال هذا ما ورد في طلب عقد المجلس الذي وجّه اليكم . ولهذا فانني اذ آخذ الكلمة لا أريد أن أترك هذه النقطة دون أن أوضح لشركائنا مختلف الأمور التي تتعلق بهذا الموضوع .

في الواقع ، أنه رغم القرارات التي اتخذتها المجموعة العربية في الأمم المتحدة ، تلك المجموعة التي نشارك فيها ونتضامن معها ، ورغم أن ما يجرى في لبنان وما يمكن أن يحدث فيه قد نوقش على نطاق واسع ، فانني أجد نفسي مضطرا للقول أن تزييف المعلومات قد بلغ حدا لا يمكن السماح به ، ويجب أن أذكّر هنا أنه خلال الحرب التي فرضت على لبنان والتي استمرت ثماني سنوات ، والتي أسفرت عن مائة ألف ضحية لبنانية ، في ظل الصمت الرهيب للعالم أجمع ، وتدمير جزء من البنية الاقتصادية للبلد ، مما أدى الى خسارة تقدّر بعدة مليارات من الدولارات ، مايزال لبنان حريصا على التضامن العربي ، ولم يتوجه الى مجلس الأمن الا لانشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتجديد ولايتها ومحاولة منا لتجنّب المناقشات العقيمة مع أية جهة كانت .

ان لبنان لا يزال مصرّا على أن يسلك طريقه الذي رسمه لنفسه ولن يغيّره أبدا . ومع ذلك ، يبدو أن سلكنا هذا وضبط النفس الذي فرضناه على أنفسنا قد فسّر على نحو سيئ . ويبدو ، بصفة خاصة ، أن البعض قد تصوّروا أنهم يمكن أن يحلّوا محلّ السلطات اللبنانية وأن يتناولوا موضوعات من اختصاصها وحدها ، وبذلك فهم يشككون في سيادتنا وفي سلطة الدولة داخل حدودها

المعترف بها دوليا - وهي السيادة والسلطة اللتان لا يمكن أن تتأثرا بموقف طارئ ، وهو بطبيعة الحال مؤقت . ليس هناك أحد في أي مكان كان يمكن أن يحل محلّ السلطة اللبنانية. ولا يمكن لأي أحد أن يضع لبنان في قفص الاتهام .

ان شاغلنا الوحيد اليوم يتعلق بالمستقبل . وهدفنا هو الحصول ، بأسرع وقت ممكن ، على تحرير أرضنا الوطنية . ان لبنان ، في اطار اللجنة الثلاثية ، يتفاوض على انسحاب القوات الاسرائيلية . وفي نفس الوقت تجرى مشاورات مباشرة ترمي الى سحب كل القوات الأخرى والعناصر المسلحة ، التي طلبت الحكومة ترحيلها بالفعل . ولهذا السبب يرفض لبنان الدخول في أية مناقشات قد تسفر عن تعويق تقدّم هذه المفاوضات وتلك المشاورات ، التي نتوقع أن تتوصل ، في نهاية المطاف ، الى النتائج التي تؤمن مصالح كل الأطراف المعنية . وكل هذه الأطراف ينبغي عليها ، بطبيعة الحال ، أن تعمل ، كما نعمل نحن ، على ألا تقوّض بتصريحاتها وسلوكها في هذا المجال ، النتائج التي تم التوصل اليها ، والتي سردها وزير خارجية لبنان في بيان أدلى به مؤخرا ، وألا تقوّض كذلك المناخ العام الذي يمكن أن يشجع التطورات الايجابية .

ويجب أن يعلم الجميع أننا نريد أن نستفيد من تجارب الماضي والحاضر حتى نسلّط الأضواء على طريق مستقبلنا ، وأنه على أية حال يجب أن يفهم جيدا ، في النهاية ، أننا ممتنون لكل أولئك الذين دعمونا في هذا المحفل وقدموا لنا مساعدتهم ، مع أخذ منهاجنا في الاعتبار ، وكذلك لكل أولئك الذين اتخذوا زمام مبادرات مخلصة نحونا دون أية دوافع خاصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل لبنان على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل اليونان . وأدعوه أن يشغل مكانه على جانب مائدة المجلس لالقاء بيانه .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم والأعضاء الآخرين في المجلس لاستجابتكم لطلبي للاشتراك في هذه المناقشة بموجب المادة ٣٢ من الميثاق. واسمحوا لي أن أعرب في مستهل كلمتي عن تهنئة وفدي لكم لتوليكم رئاسة المجلس عن الشهر الحالي. وأنا على ثقة من أنه بتوجيهكم الخبير الحكيم سوف يؤدي المجلس وظائفه على نحو فعّال. ونوجّه تقديرنا أيضا للسفير أميغا الذي تولى رئاسة مجلس الأمن عن شهر كانون الثاني/يناير.

حيث أن هذه هي المرة الأولى هذا العام التي تتاح لي فيها الفرصة للكلام أمام مجلس الأمن أود أن أوجه الى الدول الأعضاء الجدد في مجلس الأمن وهي باكستان وزمبابوي وملطة ونيكاراغوا وهولندا أحرّ تهانينا.

مرة أخرى يبحث مجلس الأمن الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة. ان جلساته الكثيرة بشأن هذه المشكلة تبيّن قلق المجتمع العالمي غير المتناقص ازاء سياسات اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة. وقد أتيحت لحكومتي، التي تتابع عن كثب هذه السياسات المزعجة، الفرصة لأن تعرب بشكل قاطع، وفي مناسبات عديدة، عن رأيها. وربما كانت مسألة الأراضي من أخطر جوانب هذه المشكلة المعقّدة. ان سياسات الاستيطان التي تمارسها اسرائيل في هذا السياق تزيد من سوء الموقف في المنطقة بشكل دائم. ونلاحظ بأسف عميق أن حكومة اسرائيل تتجاهل على نحو مستمر القرارات الكثيرة لهذا المجلس الخاصة بالأراضي المحتلة، فضلا عن آراء الدول الأخرى التي تلعب دورا هاما في تطورات الأحداث في الشرق الأوسط.

ويتعيّن علينا أن نذكر أيضا أن السياسات المؤسفة التي تتبعها حكومة اسرائيل، والتي تتضمن الضم غير المقبول وغير القانوني لمرتفعات الجولان والقدس الشرقية، الى جانب طبيعتها غير الشرعية، تؤدي أيضا الى معاناة تجل عن الوصف والى خسائر في الأرواح في المنطقة.

ومن الغني عن البيان بالتأكيد أن أقول ان الموقف الراهن في الأراضي العربية المحتلة لا يمكن عزله عن مشكلة تقرير مصير الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق أود أن أكرر الموقف

الأساسي لحكومتي الذى يتمثل في وجوب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للفلسطينيين، ويجب أن يكون في مقدورها أن تسهم على نحو حاسم في إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حق هذا الشعب في انشاء دولته.

وفي الوقت نفسه يجب على اسرائيل، التي ينبغي الاعتراف بحقها في الوجود كدولة ذات سيادة في اطار حدود آمنة، أن تنسحب دون مزيد من الابطاء من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ويبدو لنا أن أى موقف آخر لا يمكن أن يكون متسقا مع المبدأ الأساسي القائل بأن سياسات حيازة الأراضي، عن طريق استعمال القوة بشكل أو بآخر، لا يمكن السكوت عنها على الاطلاق، وكلّما تكرر تجاهل وانتهاك هذا المبدأ الوارد في الفقرة ٤ من المادة (٢) من الميثاق وفي البيان الختامي لهلسنكي ازدادت حتمية عملنا على تنفيذه.

لقد آن أوان العمل ليس فقط من جانب الأطراف في الصراع وانما أيضا من جانب المجتمع الدولي ككل. ان الموقف الراهن الذى يمثل تحديا مستمرا لمبادئ الميثاق ولقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط يمكن أن يعرّض للخطر سلم العالم وأمنه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل اليونان على كلماته الرقيقة التي وجهها لشخصي.

السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتوجه اليكم بخالص التهنئة لترؤسكم مجلس الأمن عن هذا الشهر. فلقد عرفنا عنكم حنكتكم وقدرتكم الفائقة في ادارة أعمال المجلس في مناسبات عديدة. وانني لواثق بأنكم بكياستكم المعهودة ستقودون أعمال المجلس بنجاح. ومما يسعدنا أنكم تمثلون الاتحاد السوفياتي الذى طالما ناصر القضايا العادلة ووقف جنبا الى جنب مع جميع الشعوب المكافحة من أجل الاستقلال والسيادة والتقدم الاجتماعي في الوقت الذى ينادى بصيانة السلام والأمن الدوليين ويعمل باخلاص من أجلهما والذى تربطه ببلدى وشائج الصداقة والتعاون. كما لا يسعني الا أن أعبّر عن تقديرى

للسيد السفير أميغا - سفير توغو - الذى ترأس أعمال هذا المجلس في الشهر الماضي بحكمة ودراية . ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أشيد بقرار مجلسكم القاضي باعتبار اللغة العربية لغة رسمية لمجلس الأمن . وفي ذلك اعتراف بأهمية الاسهام الحضارى للغة العربية التي باتت احدى اللغات الرئيسية في عالمنا المعاصر .

يستأنف مجلس الأمن مناقشته للحالة في الأراضي العربية المحتلة في ظل أوضاع سياسية جديدة . فبالاضافة الى استمرار احتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة والجولان هناك ما يسمونه الآن بالضفة الشمالية . ذلك هو لبنان الذى يرزح جنوبه تحت الاحتلال الاسرائيلي . ولقد قيل ان أحد أهداف غزو لبنان - بالاضافة الى تحقيق الأطماع التوسعية الاسرائيلية - هو سعي السلطات الاسرائيلية لاخماد المقاومة الوطنية الباسلة في الضفة الغربية وغزة والجولان ، ولاستباق أى حل سياسي قد يؤدى الى بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، خاصة بعد أن أصبح جليا أن الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة وخارجها تقف باصرار وراء قيادتها الوطنية وممثلها الشرعي الوحيد - منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد ظنت اسرائيل أنها بحربها ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، وبترويعها للمدنيين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا ، ستثني الشعب الفلسطيني عن النضال ضد الاحتلال والاستيطان . . واعتقدت أنها بذلك ستزعزع ثقة الجماهير الفلسطينية بقيادتها ، فاذا بالمقاومة تزداد حدة وضراوة ، وها هو المجلس الوطني الفلسطيني يجتمع اليوم ليجدد العهد وليؤكد اصرار الشعب الفلسطيني على النضال حتى النصر .

لقد رافق الغزو الاسرائيلي للبنان تصعيد خطير في عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وغزة . ولقد استمع مجلسكم الموقر الى سرد لسلسلة الأعمال البربرية التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية بجميع الوسائل والأساليب ، ابتداء بارهاب الفلسطينيين لحملهم على التخلي عن ممتلكاتهم وانتهاء بتشجيع المستعمرين الجدد على اغتصاب الأراضي وبناء المستعمرات . ولست في حاجة هنا الى تكرار ذلك . الا أنه لابد من التأكيد أن عمليات الاستيطان هذه ، وان كانت نتيجة طبيعية للسياسة الاسرائيلية القائمة على العدوان والتوسع ، هي في حقيقة الأمر أخطر مظاهر الاحتلال لأنها تستهدف خلق واقع جديد يصعب معه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشعب الفلسطيني ولاسيما تلك المتعلقة بالعودة وبحق تقرير المصير .

ولذلك فقد أصدر مجلس الأمن قراره الجماعي الشهير ٤٦٥ (١٩٨٠) في آذار/مارس ١٩٨٠ الذي تنص الفقرة ٥ من منطوقه على ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

" يقرر [مجلس الأمن] أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، أو أي جزء منها ، ليس لـه أي صحة قانونية ، وأن سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، كما تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ؛ " .

(ثم تكلم بالعربية)

ان اصرار ذلك القرار التاريخي قد جاء كرد حاسم على الحجج القانونية الواهية التي تقدمت بها اسرائيل لاضفاء الصبغة الشرعية على المستعمرات التي تنشئها في الأراضي المحتلة بسرعة فائقة . ولذلك فقد صرح ممثل اسرائيل في حينه بأن اسرائيل لن تلتزم بذلك القرار . وقررت الحكومة الاسرائيلية تحدي ذلك القرار بالاستمرار في سياسة الاستيطان وبناء المستعمرات .

لم يكن ذلك التحدي الاسرائيلي لمجلس الأمن الأول من نوعه ، فابان الغزو الاسرائيلي للبنان واحتلال أراضيه أصدر مجلس الأمن قراريه ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) . واننا نتساءل اليوم أين هو انسحاب اسرائيل من لبنان وقد نصت هذه القرارات على الانسحاب الفوري وغير المشروط ـ وأكرر : الانسحاب الفوري وغير المشروط .

وكيف يمكن أن نفسر استمرار الاحتلال والشروط المجحفة التي تقدمها اسرائيل مقابل الوعد بالانسحاب من الأراضي اللبنانية ؟ بل كيف يمكن لنا أن نأمل في أن تنسحب اسرائيل وهي تعد العدة للبقاء طويلا ؟ ثم كيف يمكن لنا أن نفسر موقف الولايات المتحدة التي صوتت مؤيدة القرارين

٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، وهي تشرف اليوم على مفاوضات الاشتراك وتضعف بذلك هيبة مجلس الأمن وسلطته ؟

ان الولايات المتحدة التي تمد اسرائيل بالدعم العسكرى والسياسي هي التي تشجع الكيان الصهيوني على الاستهتار بالمجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص ومع ذلك فان هناك من ينتظرون من الولايات المتحدة أن تمارس الضغط على اسرائيل لحملها على الانسحاب من لبنان ولا يجاد حل سياسي ينهي الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة والجولان ، متجاهلين ان واشنطن نفسها هي التي تخضع للضغط الصهيوني ، خاصة كلما اقترب موعد الانتخابات .

لم تتوقف المقاومة الباسلة في الأراضي المحتلة . وفي لبنان أيضا تكبد المقاومة اللبنانية الجنود الاسرائيليين خسائر فادحة ، ولن تهدأ الحالة في فلسطين والشرق الأوسط بشكل عام دون تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . ولقد بات العالم بأسره يؤيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وفي تقرير المصير وفي بناء دولته الوطنية المستقلة . ولا بد لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته وأن يستعمل سلطاته المبينة في الميثاق لتنفيذ قراراته . ان شعوب العالم ودوله تنتظر . فهل سيتحرك هذا المجلس ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اليمن الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

والآن سألقي كلمة بصفتي ممثلا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . يعتقد وفد الاتحاد السوفياتي ان المبادرة التي اتخذتها مجموعة الدول العربية بالدعوة الى استئناف المناقشات في مجلس الأمن بشأن الحالة في الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل قد جاءت في أوانها . فقد كانت هذه المشكلة مطروحة على المجلس سنوات طوال . ومع كل سنة تمر ومع كل شهر يمر على الاحتلال الاسرائيلي ، يصبح نطاق السياسة التوسعية لتل أبيب أكثر وضوحا . ان الهدف وراء هذه السياسة واضح كل الوضوح - وهو ادامة الاستيلاء على الأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من وطنه .

وابتداء من ١٩٦٧ أمعنت الدوائر الحاكمة في اسرائيل بعناد واصرار في تقويض كل المحاولات الرامية الى تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط . والى جانب هذا تقوم هذه الدوائر

بشـــن حملـــة في الأراضي العربية تتمثل في النهب الاستعماري لها والاعداد لاستيعابهـــا بشكـــل نهائي . ومنذ حوالي ١٦ سنة مازال احتلال الضفة الغربية للاردن وقطاع غزة ومرتفعات الجـــولان السورية مستمرا . وفي أثناء هذه السنوات الطوال تنتهج السلطات الاسرائيلية ، بطريقة منهجيـــة مخططة ، سياسة تقوم على الاستيلاء الاستعماري على هذه الأراضي ، ممهدة الطريق أمام اسكـــان المستوطنين الاسرائيليين بأعداد هائلة . ان الخريطة التي تم توزيعها كوثيقة رسمية لمجلس الأمـــن تحت الرمز S/15488 في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ بناء على طلب من ممثل الاردن ، والتـــي تبين المستوطنات الاسرائيلية ، قد بينت من جديد بجلاء كامل أن المحتلين يتحركون صـــوب تحويـــل الأراضي التي يملكها العرب الى جيوب معزولة على نمط الغيتو أو الى نوع من البانتوستانات ، تقـــوم بدور وضيع هو دور الملحق الزراعي لاقتصاد اسرائيل . ومن الصعب الطعن في دقة واضعي هـــذه الخريطة فقد اصدرت هذه الوثيقة ادارة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية ، التي تعمل بوصفها المنسق الرئيسي الكبير لسياسة المستوطنات في اسرائيل .

ونتيجة لعمليات المصادرة التعسفية للأراضي العربية انتقلت أكثر من نصف أراضي الضفـــة الغربية للأردن وقطاع غزة بالفعل الى أيدي الاسرائيليين . فقد تم انشاء أكثر من ١٤٠ مستوطنـــة ، ناهيك عن القدس وضواحيها ، في تلك الأراضي . وبمرور الوقت تزايدت شهية التوسعيين الصهاينـــة . فقد أعلن رسميا في تل أبيب مؤخرا عن خطط لزيادة حادة في عدد المستوطنين الاسرائيليين في هذه المناطق بحيث يصل الى ٤٠٠٠٠٠ في السنوات الخمس القادمة والى مليون ونصف المليـــون فـــي السنوات الثلاثين القادمة .

وبالاقتران بالنهب الاقتصادي للأراضي العربية تقوم اسرائيل بشكل منهجي بتصعيد العنـــف ضد السكان العرب في هذه الأراضي . ان قتل السكان العزل والاضطهاد والتعذيب الجماعيـــين ، والاعتقال والطرد التعسفيين أصبحت من حقائق الحياة اليومية في الأراضي المحتلة . ان الآلاف مـــن البشر مازالوا يعانون في مخيمات الاعتقال والسجون الاسرائيلية . وفي أحد هذه المخيمات فقط ، وهو مخيم الانصار الذي أنشأه الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان المحتل ، يحتجز ما يقرب من خمسة آلاف معتقل فلسطيني ولبناني . ومازالت التقارير تتوافد عن استمرار سرقة الفلسطينيين وقتلهم ، والعثـــور

على قبور جماعية جديدة في منطقة صيدا ، وهو أمر استرعى انتباهنا اليه ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وأكده المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . ويبين هذا بمجموعه أن سياسة اسرائيل في كل مكان ، سواء في الضفة الغربية أو في غزة أو في الجولان أو في الجنوب اللبناني ، تقوم على الارهاب السافر ضد السكان العرب .

وفيما يتعلق بأساليب المحتلين الاسرائيليين فهناك شاهد بليغ في البيان الأخير لـ " خبير في شؤون التهدئة" مثل رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الجنرال ايتان ، الذى أعلن : " ان نظام المضايقات هذا . . . قد ثبت عمليا أنه فعال تجاه العرب " . ويبدو أن هذه التأكيدات من جانب أكبر جنرال في الجيش الاسرائيلي ، وهو رجل يتحمل مسؤولية مباشرة عن عمليات القتل الجماعي للفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا ، ليست بحاجة الى تعليق . وهي تؤكد مرة أخرى حقيقة ان القادة الاسرائيليين ، نتيجة لعجرفة القوة ، قد قرروا أن يجبروا الفلسطينيين والعرب على الرضوخ وتحمل الاحتلال وأن يفرضوا عليهم في النهاية سلما من نوع كامب ديفيد .

ومع ذلك فان هذه الخطط توضح فقط قصر النظر السياسي الغريب لاولئك الذين يسيطرون على جهاز الدولة في اسرائيل . والحقيقة تبين ان الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، يزيد من مقاومته للمحتلين .

وبطبيعة الحال ماكان بوسع اسرائيل ان تقوم بمثل هذا التحدى وأن تسير على هذا الطريق لو لم يقف وراءها يساندها شريكها الاستراتيجي ، الولايات المتحدة . ان الحملة الاسرائيلية الأخيرة على لبنان قد كشفت مرة أخرى ، على نحو صارخ ، جوهر الاتجاه الأمريكي الاستعمارى في الشرق الأوسط ومستوى الدعم العسكرى والاقتصادى الذى تقدمه الولايات المتحدة لتل أبيب ولكن الحقائق توضح أن دخول اسرائيل في الأراضي العربية وتمكنها منها انما يتوقفان الى حد كبير على مساعدة واشنطون ودعمها المباشر . وكما أوضحت أخيرا صحيفة واشنطن بوست ، فان ما لا يقل عن نصف مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل ، التي تصل الى ٢٫٦ بليون دولار أمريكي في السنة أى بمعدل . . . ١ دولار أمريكي لكل مواطن اسرائيلي ، يستخدم لدفع ثمن تنفيذ التوسع الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان .

هذه الأرقام تلقي ضوءا واضحا على التلميحات التي نسمعها من وقت لآخر ، من واشنطون الرسمية ، بما مفاده ان انشاء المزيد من المستوطنات الاسرائيلية الجديدة يخلق عقبات معينة امام اللعبة السياسية التي تلعبها الولايات المتحدة فيما يتعلق بتسوية المشكلة في الشرق الأوسط .

وفي واقع الأمر ، فان الادارة الامريكية الحالية التي تحمي حليفها الاسرائيلي ، لا تقوم بتخفيض مساعداتها الى تل أبيب بل تزيدها الى حد كبير مقدمة لها امكانية التغلغل أكثر وأكثر

في الأراضـــي العربيـة . وفي السنـة الماليـة القادمة ، سـوف تصل هذه المساعدة الى حوالـي ٣ بلايين دولار أمريكـــي .

ان وزير خارجية الولايات المتحدة في رده مؤخرا على سؤال حول امكانية قيام الادارة الامريكية بممارسة حد أدنى من الضغط على اسرائيل ، تحدث عن عدم استصواب ذلك ، قائلا : " انني لا أظن أن اجبار شعب على عمل شئ يظن أنه ضد مصالحه أمر يمكن أن يؤدى الى حلول دائمة للمشكلات". من الواضح ان هذا النهج ترحب به تل أبيب بعرفان بالجميل . ولكن هذه السياسة تثير رد فعـــل مختلفا تماما لدى الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين الذيـن يعيشون تحت نير الاستعمـــــار الاسرائيلي .

ان الاجراءات التي تتبعها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تمثل انتهاكا صارخـــــا لقرارات مجلـــس الأمن ، وللاتفاقيات الدوليـــة المختلفة التي وقع عليها ممثلو اسرائيل أنفسهـــم، بما في ذلك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب . ويكفيـــني أن أذكر أن قرار مجلس الأمـن ٤٦٥ (١٩٨٠) ، المتخذ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ قرر : " ان كـــل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادى أو التكوين الديموغرافي أو الهيكل أو المركـــز المؤسسي للأراضي الفلسطينيـة وسائر الأراضي العربية المحتلـــة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فـي ذلـك القـــدس . . . ليس له أى صحة قانونيـــة " . ودعا المجلس اسرائيل الى : " الغاء هذه التدابير ، وازالة المستوطنات القائمة (. . . [و]) بصفة خاصة التوقف ، على وجه السرعة ، عن انشاء وتشييـــد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة . . . "

وأدان مجلس الأمن بالاجماع ضم تل أبيب للقدس الشرقيـــة ومرتفعات الجولان ، ودعا بالاجمـــاع الى الانسحاب غير المشـروط للقوات الاسرائيلية من لبنان . ولكن حتى الآن لم يلتزم بأى مـن هـذه القرارات .

ان الوفد السوفياتي يؤمن ايمانا عميقا بأنه لا بـــد من اجبـار المعتدى على الالتزام بهـذه المطالب . فلا بد لمجلس الأمن من اتخاذ تدابير تقيم عائقا متينا امام مخططات الضم التي يضعهـــا المعتدون الاسرائيليون والمجلس لديه الامكانيات اللازمة لذلك بمقتضى ميثاق منظمتنا .

أما عن الاتحاد السوفياتي فلقد أيد وسيؤيد دائما القضية العادلة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ونضالها الباسل من أجل حقوقها المشروعة . والاتحاد السوفياتي ينطلق من ايمانه بأن الحل الحقيقي للمشكلة الفلسطينية لا يمكن أن يتحقق الا في اطار تسوية تفاوضية شاملة لقضية الشرق الأوسط ، تستند الى قرارات الامم المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط .

وكما أكد مجددا في البيان السوفياتي - الفلسطيني المشترك ، الذى صدر في ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، بمناسبة زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات ، الى موسكو ، فان مثل هذه التسوية يجب ان تنص على الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشرقية ، وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، وانشاء دولته الخاصة المستقلة . وكذلك حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ، وفقا للقرارات القائمة التي اتخذتها الأمم المتحدة .

لقد أعلن الاتحاد السوفياتي مرارا عن استعداده للتعاون على نحو عملي مع كل من لديه الاستعداد للعمل من أجل تنفيذ هذه الأحكام في اطار جهود دولية جماعية مشرفة باشتراك جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونحن مقتنعون بأن مثل هذا الطريق هو وحده الذى يمكن أن يؤدى الى حل دائم وعادل لكل الدول والشعوب في الشرق الأوسط .

والآن أستأنف دورى كرئيس لمجلس الأمن .

لقد طلب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية السماح له بالادلاء ببيان وأعطيه الكلمة .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) : أود أن أتلو عليكم رسالة موجهة من الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الى السيد رئيس مجلس الأمن ، وقد تلقيتها صباح اليوم هاتفيا ؛ تقول الرسالة :

" ان المجلس الوطني الفلسطيني الذى يعقد جلساته في الجزائر يشعر بالقلق نتيجة الممارسات التي تقوم بها القوات الاسرائيلية والقوات الفاشية الاخرى ضد الفلسطينيين في فلسطين المحتلة ،وضد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . هذه الممارسات التي ذهب ضحيتها العشرات من أبناء شعبنا الفلسطيني الذى يقيم في لبنان بهدف ارهابه وتشريده . ان مجلس الأمن مدعو في هذه الأوقات العصيبة لتحمّل مسؤولياته الدولية بحماية هذه الأرواح البريئة ، واتخاذ القرارات اللازمة لضمان ذلك .

(تابع كلمته بالانكليزية)

ان اسرائيل امعانا منها في تدابيرها القمعية وأعمالها الاجرامية ، وعن طريق قوات احتلالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ،قد فرضت في ١٤ شباط/فبراير حظرا للتجول على حي القصبة في مدينة نابلس . وبطبيعة الحال ، كان لا بد للسلطات المحتلة من ايجاد سبب لهذا التدبير القمعي ، والسبب الذى قدمته هو تلك المظاهرات التي قامت في نابلس تأييدا للاجتماعات الحالية للمجلس الوطني الفلسطيني .

وفي اليوم ذاته ، فرضت السلطات الاسرائيلية حظرا للتجول على مخيم فلندية شمالي مدينة القدس . وأفادت جريدة النيويورك تايمز اليوم ، في ١٦ شباط/فبراير ،في خبر منعزل نشر على عمود واحد في ستة أسطر بأن :

" سلطات الاحتلال قامت بالقاء القبض على حوالي ٢٠٠ فلسطيني في الضفة الغربية وغزة خلال يومين ".

وقام ،اليوم أيضا مستوطنون اسرائيليون وهم من مستوطني مستوطنة " قريات أربع" ،بمصادرة أراضي تابعة لمدينة الخليل ، وقاموا بمظاهرة استفزازية في قرية الظاهرية ،التي لا تزال تحت حظر التجول منذ ما يقارب ثلاثة أسابيع . وقد قام الجنود الاسرائيليون والشرطة بحماية المستوطنين ، الذين داروا في عربات حول قرية الظاهرية ،مهددين السكان باتخاذ تدابير قاسية ضد كل

من يلقي حجارة على العربات الاسرائيلية . وقام مستوطنون من مستعمرة " قريات أربع " أيضا بدخول قرية حلحول بالقرب من الخليل بالسيارات ،وهم يتفوهون بتهديدات سافلة ضد سكانها عن طريق المكبّرات الصوتية .

ان قوات الاحتلال العنصرية قد طردت رئيسا بلدتين الخليل وحلحول . وقد استقبلا هنا في هذا المجلس ،حيث طالبا بالسماح لهما بالعودة . وقد أقر المجلس بأنه لا بد من تمكين رئيسي البلدتين من العودة الى مدينتيهما ،ولكن اسرائيل لم تنفذ هذا القرار ، ولا يزال رئيسا البلدتين من بين مئات الفلسطينيين المبعدين بصورة عشوائية عن ديارهم .

لقد نشرت جريدة "نيويورك تايمز " في عددها الصادر اليوم نبأ مؤثرا عن سهرة نظمت في القدس في الموقع الذى قتل فيه رجل يبلغ من العمر ٣٣ عاما ، وجرح تسعة اخرون نتيجة هجوم ألقيت فيه قنبلة يدوية على مظاهرة سلمية كان هدفها ادانة سياسات حكومة اسرائيل . لقد كان المتظاهرون مواطنين مسالمين ، ولا يمكن لأحد أن يتهمهم بأنهم مناهضون للسامية. الا أننا نجد في هذا النبأ رسالة تبعث على الأمل ،فقد ذكرت الصحيفة :

" ان فتاة تبلغ من العمر ١٣ سنة وتدعى ياعيل ، أتت ووقفت في صمت وأمعنت النظر طويلا الى الشعلة . ثم أخذت شمعة ، وانحنت فاشعلتها ووضعتها على حجر بجانب الشموع الاخرى . وقالت بعفوية : "أنني هنا لأنني آسفة على مقتل هذا الرجل هنا ." من الضرورى أن نكون هنا ، لأنني أظهر بذلك أنني أهتم بحقوقنا ، وانني أريد السلام "".

صحيفة النيويورك تايمز ، ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٣ ،القسم ألف ص ١٠.

نعم سيدى الرئيس ،أود أن أؤكد لياعيل ، ولمئات الآلاف من أمثالها ، عن طريقكم ،بأن ابني الذى يبلغ من العمر ١٥ عاما ، هو الآخر يريد السلام ويريد العيش في سلام في داره ،تلك الدار التي ولد فيها أبوه وأجداده . وهذا هو حقه .

ويفيد النبأ المنشور في النيويورك تايمز كذلك :

" بأن الشرطة ، التي أجرت تحقيقا مكثفا بمساعدة الجيش وقوات الأمن ،لم تقم بالقبض على أحد عن هذا الهجوم الذى حدث مساء يوم الخميس". (المرجع نفسه)

واننا نذكر في هذا الصدد بالاعتداءات التي وقعت على رؤساء بلديات نابلس ،ورام الله ، والبيرة ، والتي نجم عنها فقدان أشخاص لأيديهم وأرجلهم . ان الشرطة لا تزال تواصل استقصائها بشأن هذه الاعتداءات رغم طلبات مجلس الأمن والجمعية العامة المتكررة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي بالكشف عن هوية المجرمين المسؤولين . ولكن اذا كان المجرمون هم أنفسهم الذين يتولون السلطة ، فكيف يمكن لهم أن يجدوا أنفسهم ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ليس هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . وموعد الاجتماع المقبل لمجلس الأمن لمواصلة بحث بند جدول الأعمال الحالي سيحدد أثناء المشاورات مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥